دراسة ميدانية

تعزيز مشاركة المرأة
في الشمال السوري

LDO Local Development Organization منظمة التنمية المحلية

INDICATORS Analytics, Research, Consulting

www.ldo-sy.org info@ldo-sy.org +90 539 744 2184

صوت المرأة

دراسة ميدانية

20/8/2019

تعـزيز مشـاركة المـرأة
فـي الشـمال السـوري

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي: 5

النتائج: 8

التوصيات: 12

منهجية الدراسة: 14

أهداف الدراسة: 14

مصادر البيانات: 14

عينة الدراسة: 15

محددات الدراسة: 15

هي منظمة مجتمع مدني غير حكومية متخصصة في مجال دعم الإدارات المحلية والبلديات ومنظمات المجتمع المدني وتقديم الخدمات الأساسية وإصدار الدراسات و المعلومات ، تم إنشاؤها مع بداية عام 2015 وتم تسجيلها في تركيا برقم 19154 - 270 تاريخ 14/4/2016 من قبل عدد من الفاعلين والمتخصصين في مجال الإدارة المحلية والحوكمة ، تتميز المنظمة بعلاقات وطيدة مع المجتمعات المحلية و المجالس المحلية في سوريا ولديها شبكة من الخبراء المحليين و الدوليين، في مجالات متنوعة كالإدارة العامة، والقانون، والاقتصاد، والتخطيط الاستراتيجي، والتطوير المؤسسي وإعادة الاعمار والحقوق العقارية .

وتعمل منظمة التنمية المحلية LDO على تنفيذ برامج الحوكمة وتقديم الخدمات الأساسية وتطوير القدرات المؤسسية والبشرية وتقديم الحلول الاستشارية وأنظمة المتابعة والتقييم وإعداد الدراسات والأبحاث المتخصصة وتنظيم حملات التوعية وفعاليات الحوار المحلي، وذلك لصالح مؤسسات وكوادر الإدارة المحلية ومجتمعاتها والمديريات المختصة ومنظمات المجتمع المدني، بغرض ترسيخ اللامركزية ومبادئ الحكم الرشيد وتعزيز المسؤولية المجتمعية بما يحقق النماء والاستقرار للمجتمع.

انديكيتورز هي شركة متخصصة بالتحليل والأبحاث والاستشارات يقع مقرها الرئيسي في مدينة غازي عينتاب التركية، تأسست في عام 2017، تقدم خدماتها فيما يتعلق بالبيانات بكامل دورتها، بداية من التأسيس لجمع البيانات وأدواته وبرامجه، إلى إدارة جودة البيانات وترميزها ونظم أرشفتها، بالإضافة إلى تحليل البيانات للأنواع المختلفة من الدراسات البحثية...

يقدم انديكيتورز خدماته في ثلاث قطاعات هي قطاع الأعمال والقطاع الانساني وقطاع الأبحاث. ويسعى للمساهمة في تنمية قدرات المؤسسات المختلفة في مجال البيانات والتحليل، عن طريق تقديم الاستشارات والتدريب والأدلة العلمية، بشكل يزيد من درجة استفادتها من البيانات التي تردها ويعطيها قراءة أوضح لواقعها ورؤى مستقبلية حول التغيرات التي يمكن أن تطرأ، مما ينعكس كقرارات مبنية على معرفة جيدة لنتائجها الحالية والمستقبلية.

ملخص تنفيذي

انطلاقاً من أهمية دور المرأة في بناء المجتمع، وإيماناً بقدرتها على المشاركة بفاعلية والابداع في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، ونظراً لما تعانيه من التهميش والتمييز على مختلف الأصعدة فقد قمنا بإجراء الدراسة الحالية بهدف معرفة واقع المرأة في الحياة الاقتصادية والفرص المتاحة لدخولها سوق العمل واهتمام الجهات المعنية بتقديم التدريبات التي تزيد من خبرتها العلمية والمهنية وبناء قدراتها، ومدى قدرتها على المشاركة في الأنشطة المجتمعية ودرجة وعيها الثقافي ومعرفتها بما لها من حقوق وخاصة الحق في التعليم، إضافة إلى قدرتها على المشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار، والكشف عن أبرز الصعوبات والتحديات التي تحول دون قدرتها على لعب دورها بالشكل الأمثل واقتراح الحلول والإجراءات التي يمكن أن تساهم في تمكين المرأة.

وقد أجريت الدراسة في شهر أيار من عام **2019** وشملت كل من محافظتي حلب وإدلب في الشمال المحرر، إذ غطت في محافظة حلب مناطق الأتارب وكفرناها ودارة عزة، أما في إدلب فقد غطت منطقتي أريحا ومعرة النعمان، وتمت الدراسة بمقابلة عشرة خبراء من المعنيين بشؤون المرأة في المناطق التي سبق ذكرها (خبيرين في كل منطقة)، إضافة إلى إجراء جلسة حوار مركزة في كل منطقة مع عدد من الإناث باستخدام دليل جلسة حوار مركزة يحتوي على أسئلة مفتوحة للحصول على معلومات معمقة حول واقع المرأة، كما تمت مقابلة **300** أنثى و **100** من الذكور باستخدام استبيان مغلق يضم أسئلة خاصة بكل منهما للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

وقد أجريت الدراسة في مايو 2019 في الشمال المحررة ، تغطي مناطق.

حلب:

1. الأتارب
2. كفر ناها
3. دراة عزة

إدلب:

1. أريحا
2. معرة النعمان

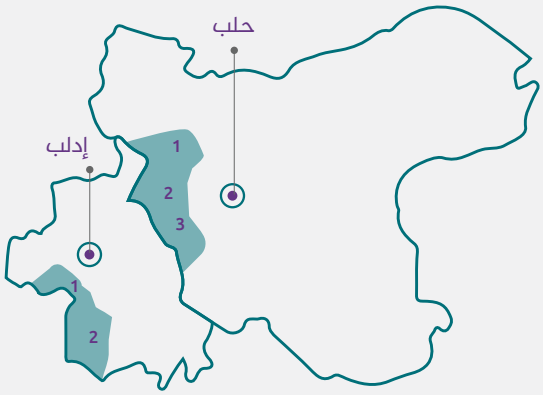

تم توزيعه على:

300

100

وقد أظهرت الدراسة وجود انخفاض نوعاً ما في نسبة الإناث العاملات ضمن المجتمع على الرغم من توافر العديد من المجالات التي تلائم طبيعة المرأة على الصعيد المهني والأكاديمي، بل إن البعض من تلك المجالات يشكل فرصة هامة للنساء نظراً لقدرتهن على مباشرته من المنزل كالخياطة وقص الشعر والعمل عبر الإنترنت، ويرجع السبب الأبرز في عدم قدرة المرأة على مباشرة العمل والانطلاق بمشروعها الخاص إلى ضعف الإمكانيات المادية ونقص الخبرة أو الكفاءة في مجال العمل، خاصة وأن غالبية الدورات التي يتم تنفيذها عبر برامج التدريب المهني وبناء القدرات تلائم الذكور دون الإناث كدورات الحدادة والنجارة وتمديدات المياه والكهرباء.

أما على الصعيد الثقافي والتعليمي فتشير الدراسة إلى وجود تدني ملحوظ بدرجة الوعي الثقافي لدى الإناث مع جهل الغالبية بحقوقهن نظراً للعادات والتقاليد السائدة ضمن المجتمع وضعف ثقافة المساواة فيما بين الرجل والمرأة، كما ينخفض المستوى التعليمي لغالبية الإناث إذ لا تتجاوز نسبة حملة الإجازات الجامعية **13٪** والدراسات العليا **2٪**، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف الأنشطة الثقافية والتوعية الموجهة للمرأة بسبب النقص في أعداد الهيئات والتجمعات النسائية المعنية بالدفاع عن المرأة وتوعيتها، وضعف اهتمام الداعمين الدوليين بتمويل الأنشطة التوعوية، يضاف إلى ذلك غياب أي دور يذكر للمرأة على صعيد الحياة السياسية وتوليها لمراكز صنع القرار في ظل رفض المجتمع وبعض الفصائل العسكرية المتشددة لمشاركة المرأة.

وإلى جانب ما سبق توجد العديد من العوامل العامة التي تعيق مشاركة المرأة على مختلف الأصعدة وتتمثل أهم تلك العوائق والتحرش ومن الأمثلة عن حالات الخطف تعرض طالبتين في مدينة أريحا للاختطاف عند الخروج من مدرستهن وغيرها العديد من الأمثلة، وخاصة في ظل عدم توافر وسائل للنقل العام، والخشية من التفجيرات والقصف الممنهج الذي يمارسه النظام مستهدفاً البنى التحتية والمرافق الحيوية كالمشافي والمدارس والمؤسسات الحكومية والتجمعات المدنية، إضافة إلى عدم قدرة المرأة على القيام بأي دور فعال في المجتمع نتيجة لانشغالها في معظم أوقاتها بتلبية المتطلبات الأسرية ورعاية أولادها وعدم توافر دور لرعاية الأطفال.

وبناء

على ما سبق أوصت الدراسة بضرورة القيام بحملات توعية على مختلف الأصعدة تستهدف المجتمع والمرأة على حد سواء لرفع درجة الوعي بأهمية دور المرأة وقدرتها على التأثير والمشاركة في بناء المجتمع، وتكثيف حملات الحشد لمناصرة قضايا المرأة، وزيادة دعم وتمويل الهيئات والتجمعات النسائية والمدنية المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة، والسعي إلى خلق فرص لعمل المرأة من خلال تمويل برامج دعم المشاريع الصغيرة الخاصة بها، وزيادة برامج التدريب المهني وبناء القدرات الموجهة للإناث، والعمل على إطلاق مجلة نسائية تتناول مختلف المواضيع التي تهم المرأة وتساهم في زيادة قدرتها على المشاركة في بناء المجتمع.

النتائج

على الصعيد الاقتصادي والعمل:

- تتنوع مجالات العمل التي تلائم طبيعة المرأة ويأتي في مقدمتها المهن الحرفية واليدوية كالخياطة والتطريز وقص الشعر وأعمال المونة وهي أعمال يمكن للمرأة ان تباشرها ضمن المنزل، أما على الصعيد الأكاديمي فيعد العمل ضمن القطاع التعليمي والصحي والعمل المكتبي من أنسب مجالات العمل للمرأة في الوقت الحالي.
- يشكل العمل عبر الإنترنت فرصة هامة يمكن أن تساهم في تمكين المرأة من مباشرة العمل مستفيدة في ذلك من المزايا العديدة التي يوفرها والتي تتمثل بارتفاع العائد المالي وإمكانية العمل من المنزل والحرية في اختيار أوقات العمل، ويمكن القول بأنه يعتبر فرصة مثلى بالنسبة للنساء الجامعيات أو اللاتي يمتلكن خبرة في خدمات يمكن تقديمها عبر الانترنت.
- تشير غالبية الإناث **(75٪)** إلى امتلاكهن مهارة عمل واحدة أو أكثر في إحدى مجالات العمل التي تلائم المرأة إلا أن الخبراء يرون بأن تلك المهارات تعد بالحد الأدنى اللازم لدخول سوق العمل وهي بحاجة إلى المزيد من التطوير.
- ترتفع درجة تقبل المجتمع لعمل المرأة بشكل ملحوظ وهو ما أكده كل من الإناث والذكور، ويعود السبب الأبرز في ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتدني دخل الفرد وعدم قدرة الرجال على تغطية نفقات الأسرة.
- يبلغ متوسط دخل المرأة العاملة **80** ألف ليرة سورية وهو مبلغ كفيل بتأمين احتياجات الأسرة الأساسية.
- تنخفض نسبة النساء العاملات ضمن المجتمع إذ يرى الخبراء أنها لا تتجاوز **30٪**.
- تعاني غالبية النساء الراغبات بالعمل من عدم امتلاكهن المال الكافي للانطلاق بمشاريعهن الخاصة.
- يعتبر ضعف الخبرات العلمية والعملية لدى الإناث من أبرز المعوقات التي تحول دون حصولهن على فرصة عمل مناسبة.
- يعد انعدام الأمن وغياب الحماية نتيجة لعمليات القصف والتفجير وانتشار الخطف والسرقة والمضايقات والتحرش من أبرز أسباب رفض عمل المرأة خارج منزلها.
- تعاني الإناث عند البحث عن فرصة عمل من التمييز القائم على النوع الاجتماعي إذ يفضل أصحاب العمل تشغيل الذكور بسبب عدم ثقتهم بإمكانيات المرأة وقدرتها على تحمل ضغط العمل.
- تحد مسؤوليات الأسرة والتزاماتها تجاه الزوج والأطفال من قدرتها على العمل وخاصة في ظل عدم توافر دور رعاية أو رياض للأطفال يمكن للمرأة أن تستعين بهم للاهتمام بأطفالها.

على صعيد الأنشطة المجتمعية:

- ما يزيد عن ثلثي المشاركات في الدراسة عبرن عن قبولهن المشاركة في الأنشطة المجتمعية التي تقام ضمن مناطقهن.
- يشير الخبراء إلى قلة الأنشطة المجتمعية وعدم كفايتها من حيث الكم.
- وافق **41٪** من الذكور بشكل مطلق على مشاركة الإناث في الفعاليات المجتمعية المختلطة التي تراعي الضوابط الاجتماعية، وعبّر **43٪** منهم على موافقتهم نوعاً ما، أما نسبة الرافضين فقد بلغت **16٪** فقط.
- ترتفع درجة قبول الذكور لمشاركة المرأة ضمن الأنشطة المجتمعية النسائية لتبلغ نسبة من أجاب بنعم **78٪** و **19٪** موافق نوعاً ما.
- أشار **72٪** من الإناث إلى وجود أنشطة مجتمعية يمكن للمرأة المشاركة بها في مناطق إقامتهن كحفلات تكريم الطلاب الأوائل التي تتم في المدارس والمسرحيات التي تقام ضمن المساحات الأمنة للطفل وحملات النظافة التي تستهدف المدن.
- ما يزيد عن نصف النساء شاركن في حضور الأنشطة المجتمعية.
- تنخفض نسبة مشاركة الإناث في إعداد وتقديم وتنفيذ الأنشطة المجتمعية إلى **26٪** ويعود السبب في ذلك إلى عدم امتلاك النساء للخبرة في إعداد تلك الأنشطة أو فرضها من قبل الجهات الراعية وفق قوالب معدة مسبقاً دون الرجوع للمشاركات.
- ترجع **28٪** من المشاركات عدم حضورهن الأنشطة المجتمعية إلى الالتزامات الأسرية الملقاة على عاتقهن في حين تشير **19٪** إلى أن العائق يتمثل بضرورة رعاية الأطفال.
- تعاني النساء من التمييز القائم على النوع الاجتماعي في مجال الأنشطة المجتمعية إذ تشير **11٪** من المشاركات إلى انحصار الفعاليات والأنشطة المجتمعية على الرجال.
- يشير الخبراء إلى ضعف الجهود المبذولة والتمويل المقدم من قبل المانحين الدوليين لإقامة الفعاليات الاجتماعية التي تعنى بالمرأة.

على الصعيد الثقافي والتعليمي:

- تنخفض أعداد الهيئات والتجمعات النسائية التي تعنى بالدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز المستوى الفكري والثقافي لديها.
- يوجد تدني ملحوظ في حجم الأنشطة التثقيفية الهادفة إلى رفع وعي المرأة بسبب ضعف التمويل المقدم من قبل المانحين للهيئات والتجمعات المدنية المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة.
- ثلثي الإناث المشاركات في الدراسة لم يحضرن أي أنشطة توعوية حول حقوق المرأة، وتتمثل أبرز العوائق التي تحول دون حضور المرأة للفعاليات الثقافية والأنشطة التوعية ببعد المراكز النسائية وعدم توافر وسائل النقل العام وانعدام الأمن في الشوارع.
- ينخفض المستوى التعليمي للإناث بشكل ملحوظ عما هو عليه لدى الذكور إذ لا تتعدى

نسبة التعليم العالي لدى الإناث **15٪**، أما المعاهد المتوسطة فقد بلغت نسبتها **20٪** في حين بلغت نسبة التعليم الثانوي فما دون والأمية **47٪** و **18٪** على التوالي.

- يؤدي ارتفاع تكاليف التعليم ما بعد الثانوي في المناطق المحررة والتي تتراوح ما بين **200** إلى **400** دولار (قسط التسجيل الجامعي سنوياً) إلى حرمان العديد من الإناث من متابعة تحصيلهن العلمي وخاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيشها الأسر السورية.
- يشكل إغلاق النظام السوري للجامعات وخوف الأهل من إرسال بناتهم إلى مناطق النظام خشية تعرضهن للاعتقال أحد أبرز أسباب حرمان الإناث من متابعة التحصيل العلمي وخاصة في ظل انخفاض فرص التعليم الجامعي في المناطق المحررة.
- يؤدي انتشار ظاهرة الزواج المبكر إلى حرمان العديد من الإناث من متابعة تحصيلهن العلمي.
- يشكل انقطاع الإناث عن التعليم نتيجة النزوح المتكرر أحد أبرز العوائق التي تحول دون القدرة على متابعة التحصيل العلمي.

على صعيد برامج التدريب المهني وبناء القدرات:

- يشير الخبراء إلى أن أعداد مراكز ومؤسسات التدريب الموجودة ضمن المناطق المحررة غير قادرة على استيعاب أعداد جميع المحتاجين لدورات التدريب المهني.
- تقتصر التدريبات المهنية الموجهة للإناث على بعض المهن كالخياطة والتطريز والمونة والمنتجات المنزلية، في حين لا تتوافر العديد من التدريبات الهامة والتي تحتاجها الإناث لتطوير أعمالهن كدورات إدارة المشاريع الصغيرة والمحاسبة ومهارات كتابة السيرة الذاتية والتقدم إلى العمل والاقناع وتسويق الذات.
- يوجد نقص حاد في دعم وتمويل برامج التدريب المهني وبناء القدرات التي تناسب المرأة.
- يؤدي سوء الأوضاع المادية لغالبية الإناث إلى عدم قدرتهن على حضور برامج التدريب المهني وبناء القدرات المأجورة إذ أن العديد من التدريبات التي يتم تقديمها وخاصة تدريبات إدارة المشاريع التنموية والمراقبة والتقييم والمحاسبة المالية وإدارة الموارد البشرية وتصميم الاستبيانات الالكترونية وأساليب جمع البيانات تكون مرتفعة التكاليف.
- يوجد ضعف في الإعلان عن برامج التدريب المهني وبناء القدرات، فالإعلان عن التدريبات المقدمة يتم قبل وقت قصير من انطلاق التدريبات وعلى نطاق ضيق ولذلك الأمر تأثير سلبي كبير على مشاركة المرأة إذ أنه يحول دون علمها بوجود التدريبات أساساً.

على صعيد المشاركة في الحياة السياسية:

- يهيمن الذكور على مختلف المناصب القيادية ومراكز صنع القرار في حين تكاد مشاركة المرأة في الحياة السياسية تكون شبه معدومة.
- ترفض بعض القوى العسكرية المتشددة أية مشاركة أو دور للمرأة في الحياة السياسية.
- تعاني المرأة من التمييز القائم على النوع الاجتماعي ورفض الذكور لتقبل ولاية المرأة على الرجل أو النظر إليها على اعتبارها غير قادرة على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات المصيرية.
- تعاني النساء من عدم وجود للتجمعات أو الهيئات النسائية التي تتولى تمثيلها والمطالبة بحقوقها أمام الجهات المدنية أو العسكرية المسيطرة على الأرض.

التوصيات

على الصعيد الاقتصادي والعمل:

- العمل على توفير التدريبات التي تمكن المرأة من اكتساب المهارات المهنية أو الأكاديمية في المجالات التي تلائم عمل المرأة.
- ضرورة السعي إلى تمكين النساء القادرات على العمل من الانطلاق بمشاريعهن الخاصة من خلال تمويل برامج دعم المشاريع الصغيرة وتقديم القروض.
- العمل على تنمية قدرات المرأة في المجالات الإدارية من خلال توفير تدريبات في إدارة المشاريع الصغيرة والتخطيط الاستراتيجي وتسويق الذات والمحاسبة ومهارات التواصل والاقناع.
- تبني الداعمين الدوليين لفكرة العمل عبر الإنترنت وتمكين الإناث من مباشرته من خلال توفير التدريبات في مجالات العمل الملائمة للعمل عبر الإنترنت والتدريبات المتعلقة بالتعامل مع منصات العمل ودورات اللغة الإنكليزية وتوفير المعدات اللازمة وخاصة أجهزة الكمبيوتر الشخصية ودعم النفقات التشغيلية خلال مراحل العمل الأولى.
- العمل على توفير رياض للأطفال مجاناً أو بأسعار رمزية خلال فترة عمل المرأة وتوجيه المنظمات الإنسانية للقيام بذلك في مراكزها.
- إطلاق حملات التوعية التي تهدف إلى توعية المجتمع حول أهمية دور المرأة وقدرتها على العمل وتحمل المسؤوليات والأعباء الوظيفية، والتخفيف من أثر العادات والتقاليد السائدة التي تمنع المرأة من الخروج من منزلها ومخالطة الرجال.

على صعيد الأنشطة المجتمعية:

- زيادة الدعم المالي المخصص لإقامة الفعاليات والأنشطة المجتمعية الخاصة بالمرأة على أن تكون متعددة من حيث الكم والنوع.
- ضرورة العمل على استطلاع رأي النساء حول الفعاليات الاجتماعية التي يرغبون بحضورها.
- العمل على رفع كفاءة وقدرة الإناث على المشاركة في إعداد وتنفيذ وتقديم الأنشطة المجتمعية.
- تذليل العقبات التي تواجه الإناث وتمنعهن من المشاركة من خلال تأمين وسائل للنقل من وإلى مراكز إقامة الفعاليات المجتمعية وتوفير رياض للأطفال ضمن المراكز المجتمعية المنفذة للأنشطة.

على الصعيد الثقافي والتعليمي:

- ضرورة العمل على زيادة دعم وتمويل المنظمات الإنسانية والهيئات النسائية المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة.
- العمل على استصدار مجلة ثقافية خاصة بالمرأة تهدف إلى رفع درجة الوعي لديهن.
- مكافحة ظاهرة الزواج المبكر والتعريف بآثارها السلبية وخطورة حرمان المرأة من متابعة تحصيلها العلمي.
- إطلاق حملات للتوعية تستهدف المجتمع والأهالي حول أهمية متابعة المرأة لتحصيلها العلمي.
- تقديم منح مالية للإناث الراغبات بمتابعة تحصيلهن العلمي من بنات الشهداء والمعتقلين والمهجرين والفئات الأشد ضعفاً.
- تقديم دروس ترميمية للإناث النازحات المنقطعات عن التعليم علماً أنه يمكن أن يتم إجراءها خلال فترة الصيف.

على صعيد برامج التدريب المهني وبناء القدرات:

- العمل على دعم برامج التدريب المهني وبناء القدرات التي تستهدف رفع كفاءة الإناث.
- السعي إلى تأهيل كوادر نسائية مختصة (مدربات) في مختلف المجالات المهنية والأكاديمية وخاصة تلك المتعلقة بإدارة المشاريع التنموية والمشاريع الصغيرة وتسويق الذات والمحاسبة المالية والمراقبة والتقييم.
- العمل على إطلاق منصة الكترونية إعلانية خاصة بالمرأة ليتم عبرها نشر كافة الإعلانات التدريبية قبل مدة من موعد التدريب.
- العمل على استهداف مختلف الشرائح من خلال برامج التدريب المهني وبناء القدرات من خلال تخفيف شروط قبول المستفيدات.

على صعيد المشاركة في الحياة السياسية:

- العمل على استحداث ودعم الهيئات والتجمعات المدنية التي تتولى تمثيل المرأة ضمن المجتمع والدفاع عن حقوقها.
- تعزيز قدرة المرأة على تولي المناصب القيادية والمراكز المفصلية من خلال تقديم دورات في مجال القيادة والحوكمة والإدارة العامة.
- العمل على رفع ثقة المرأة بنفسها وبقدرتها على المشاركة في صنع القرار من خلال جلسات التوعية والدعم النفسي والتركيز على قصص نجاح العديد من الإناث المشاركات في الحياة السياسية.

منهجية الدراسة:

أهداف الدراسة:

الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل والمجالات الأكثر ملائمةً لها ومدى امتلاكها للخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة في الفعاليات الاقتصادية، وتحديد أبرز الصعوبات التي تواجهها عند البحث عن فرصة عمل.
2. مدى توافر الأنشطة المجتمعية ودور المرأة في تلك الأنشطة.
3. درجة وعي المرأة بما لها من حقوق وما عليها من التزامات ومدى مشاركتها في الأنشطة الثقافية.
4. واقع المرأة التعليمي.
5. مدى امتلاك المرأة للخبرات والمهارات المهنية والأكاديمية التي تؤهلها للمشاركة في بناء المجتمع.
6. قدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسية وتوليها للوظائف العامة والمناصب القيادية.

مصادر البيانات:

1. الخبراء الاستشاريين المعنيين بشؤون المرأة كالعاملين ضمن التجمعات والهيئات النسائية....
2. الأفراد السوريون من الإناث، وقد تمت عملية جمع البيانات باستخدام أداتين رئيسيتين:
   - جلسات الحوار المركزة: للحصول على معلومات معمقة حول محاور الدراسة.
   - استبيان مغلق للحصول على نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.
3. الأفراد السوريون من الذكور.
4. البيانات الثانوية.

عينة الدراسة:

تـم إجـراء الدراسـة خـلال شـهر أيـار مـن عـام **2019**، وقـد شـملت كلاً مـن محافظتـي حلـب وإدلـب في الشـمال المحـرر، إذ غطـت في محافظـة إدلـب منطقـي أريحـا ومعـرة النعمـان في حيـن غطـت في محافظـة حلـب مناطـق الأتـارب ودارة عـزة وكفرناهـا.

تـم إجـراء الدراسـة باختيـار عينـة عشـوائية مـن المقيميـن ضمـن المناطـق المسـتهدفة تمثلـت بمقابلـة **300** فـرد مـن الإنـاث (**60** أنثـى في كل منطقـة)، وتـم إجـراء المقابـلات باسـتخدام اسـتبيان مغلـق يضـم أسـئلة خاصـة بهـن، كمـا تـم اختيـار عينـة عشـوائية مـن الذكـور بلـغ عددهـا **100** فـرد (**20** ذكـر في كل منطقـة) واسـتخدم في عمليـة جمـع البيانـات أيضـاً اسـتبيان مغلـق يضـم أسـئلة خاصـة بهـم، كمـا تـم إجـراء 5 جلسـات حـوار مركـزة مـع الإنـاث (جلسـة حـوار مركـزة في كل منطقـة) وذلـك باسـتخدام دليـل جلسـة حـوار يحتـوي أسـئلة مفتوحـة، وتـم إجـراء **10** مقابـلات خبـراء (مقابلتيـن في كل منطقـة) وذلـك باسـتخدام دليـل مقابلـة يضـم عـدد مـن الأسـئلة المفتوحـة وأخـرى مغلقـة، وتجـدر الإشـارة إلـى أنـه تمـت مراعـاة ضـرورة تنـوع خصائـص الفئـة المسـتهدفة مـن الإنـاث مـن حيـث الحالـة الاجتماعيـة والتحصيـل العلمـي والعمـر. أمـا مـن حيـث العمـر فقـد شـملت الدراسـة مختلـف الفئـات العمريـة للإنـاث، إذ يبلـغ الحـد الأدنـى لعمـر المشـاركات **12** عـام والحـد الأقصـى **70** عـام في حيـن بلـغ متوسـط أعمـار المشـاركات **32** عـام.

محددات الدراسة:

واجهت الدراسة جملة من الصعوبات والتحديات خلال مرحلة جمع البيانات والتي تمثلت بما يلي:

1. سوء الوضع الأمني.
2. رفض البعض من الإناث المشاركة في عملية جمع البيانات.
3. عدم شمول الدراسة لمدينتي حلب وإدلب بسبب الظروف الأمنية.

Local Development
Organization
منظمة التنمية المحلية

+90 539 744 2184

info@ldo-sy.org

www.ldo-sy.org